التأويل الدلالي للخطاب الصوفي في ضوء التعدد القرائي

أ.د .حشلافي لخضر أ.بلقاق لخضر
جامعة بالجلفة

مقدمة:

إن الخطاب الصوفي في تراثنا العربي القديم يحفل دائماً بمعانٍ كثيرةٍ ويمكننا أن نؤوله على سبلٍ شتّى، والقراءةُ هي التي تخرجه وتحدد دلالته وتثري القارئ على المستوى الفكريّ وتجعله يوظّف على المستوى التخيّلي جزءاً من ذاته وبهذا ينشأ تأويل النص حسب محددات القراءة، والتأويلِ يكون تبعا لتعدد الشبكاتِ الدلاليةِ التي تمتازُ بها أغلبُ النصوصِ الأدبيةِ فتقودُ قارئها إلى سبلِ تأويلٍ متباينةٍ ومتكاملةٍ معاً وإلى استخلاص وحداتٍ معنويةٍ مختلفةٍ، وفق منهج عميق يفرضه النص ذاته من خلال انفتاحه على قراءات تفرض تعدد دلالي لتأويله، إذاً كيف نقرأ الخطاب الصوفي التراثي وفق المنهج البنيوي؟ وكيف تظهر دلالته وتأويله؟ وهل المنهج البنيوي كفيل باستكناه دلالة الخطاب الصوفي القديم ؟

التأويل في ضوء التعدد القرائي:

ارتبط مصطلح التأويل في اطار التداول اللغوي بمصطلح التفسير ارتباطاً وثيقاً وضعهما على قدم المساواة معاً من حيث حاجة المفسر او المؤول لهما معاً، فكان من الطبيعي ان لا تتجاوز ثنائية العلاقة بين كلا المصطلحين حدود التعامل مع النص، ولا يمكن للتأويل ان يكتفي بتفسير الشيء ؛ لانه يبحث عن ما هو اول في الشيء وعن اصل الشيء لانه يعني الترجيح؛ من خلال البحث في المعاني المحتملة الماخوذة من الدوال، التي يحتاج في قصد واحد منها الى ترجيح بإمارات ودلائل اكثر من معاني الالفاظ اللغوية، في حين يبحث التفسير في شرح المفردات والالفاظ شرحاً لغوياً يؤدي الى المعنى الظاهر من النص(1) ؛ لان همه الاول ازالة الغموض لذا فالنشاط التأويلي يعتمد التفسير بوصفه آلية تمكنه من استكناه مراد المتكلم وهو ضروري لتجنب سوء الفهم. اذن فالتأويل والتفسير تجربتان تشيران الى سعي القارئ لفهم النص من خلال اعادة بناء تاريخي موضوعي للنص من خلال تجربة التفسير ، ثم يأتي دور المؤول الذي يفهم اللغة بوصفها منظومة دلالية تتجاوز البنى الاجرائية مؤسسة على رموز ودوال قابلة للتجدد مع كل قراءة تأويلية جديدة ، وقد ذهب اللغويون وبعض المفسرين الى ان التفسير فيه قطعية الدلالة ، في حين التأويل ليست فيه هذه القطعية ، وإنما يبقى الاحتمال متأرجحاً بحسب قوة الادلة ، فقد قال الماتريدي (ت 333هـ) ((التفسير القطع بان مراد الله تعالى كذا والتأويل ترجيح احد المحتملات بدون القطع فان قام دليل مقطوع به على المراد يكون تفسيراً بالرأي وهو حرام ؛ لانه شهادة على الله تعالى بما لا يأمن ان يكون كذباً))(2)

إذن فالتأويل يختلف عن التفسير بالرأي ، انه لا يقطع بالاحتمال الذي يذهب اليه المؤول وبذا يأمن الكذب الا انهما يتفقان في كونها عملية ذهنية اجتهادية متوجهة الى النص ، وينصب مفهوم الاجتهاد على التأويل في مجال الفقه واستخراج الاحكام من النص ولاشك في ان هذه تؤكد دور القارئ في كشف دلالة النص ؛ لان المؤول يحتاج الاجتهاد للترجيح الدلالي ، وعمله قائم على التفسير الذي هو: ((اخبار عن افراد احاد الجملة ، ووضع كل شيء منها موضعه ، ومنه اخذ تفسير الامتعة بالماء والمفسر هو ما فهم معناه بنفسه وذلك لما يتبين كما تبين ماله تفسير ، في حين ان التأويل الاخبار بمعنى الكلام والاخبار بغرض المتكلم))(3) ؛ لان وظائف التأويل تنصب في البحث عن ما وراء الدال ، وعن مجموع المدلولات وتحديد مستويات المعنى ، ويتجلى ذلك من خلال الكشف عن تركيبة النص ، وشرح العلاقات التي تحكم نسيج النص ،

واختص تفسير القرآن ((في غريب الالفاظ كالبحيرة والسائبة والوصيلة ، او في تبين وشرح كقوله: (واقيموا الصلاة واتوا الزكاة)(4). وأما في كلام مضمن بقصة لا يمكن تصوره الا بمعرفتها نحو قوله تعالى: (انما النسيء زيادة في الكفر) (5) وقوله تعالى: (وليس البر بان تاتوا البيوت من ظهورها))(6).

إذن التفسير يتعلق بعل وم معرفية تاريخية خاصة نقلية هي من آليات عملية التفسير، وأساس معرفته كمعرفته بعلوم القراءة واسباب النزول والاحكام الشرعية ، وغيرها. فضلاً عن علمه باللغة والاساليب العربية ، لان المفسر يحاول الوصول إلى الوضوح بقدر طاقته ، اما التأويل فانه ((يستعمل مرة عاماً ومرة خاصاً نحو الكفر المستعمل تارة في الجحود المطلق وتارة في حجود البارئ خاصة والايمان المستعمل تارة في التصديق المطلق وفي تصديق دين الحق تارة واما في لفظ مشترك بين معان مختلفة نحو لفظة وجد المستعمل في الجدة والوجد والوجود)) (7) ، فالمؤول يرصد التفاعل الثنائي بين الخارج والداخل ؛ لانه يرصد حركة المعنى من خلال الترابط السياقي مستفيداً مما يقدمه له الاجراء التفسيري ، فضلا عن افقه المعرفي الذاتي ، فاللغة تسمح باستعمال كيان معين مقام كيان آخر ، وهنا تتركز فاعلية العقل وقدرته على ايجاد الادلة والبراهين لتيسير عملية الفهم ، وقد جعل القدماء قوام عملية التفسير الرواية وقوام عملية التأويل الدراية ، فغدا التفسير مقصوراً على الاتباع والسماع ، وتعلق التأويل بالاستنباط ويمكن ان يقال: ((ان التفسير بيان لفظ لا يحتاج الا وجهاً واحداً ، والتأويل توجيه لفظ متوجه الى معان مختلفة الى واحد منها بما ظهر من الادلة)) (8) ويتوصل الى الادلة بالاجتهاد وفي فهم الالفاظ ومدلولاتها واستعمالاتها بحسب السياق ، ويرى الزركشي ارتباطاً وثيقاً بين الاجتهاد والتأويل ، إذ يذهب الى ان ما يرجع الى اجتهاد العلماء هو الذي يغلب عليه اطلاق التأويل ، وهو صرف اللفظ الى ما يؤول اليه ، فالمفسر عنده ناقل والمؤول مستنبط (9) ، والاستنباط قائم على جهد عقلي يبذله المؤول للوصول الى الفهم ، وقد اشار الشريف الجرجاني الى الفرق بين التأويل والتفسير من خلال نموذج تطبيقي لنص قرآني في قوله تعالى: (يخرج الحي من الميت)(10) إن اراد به اخراج الطير من البيضة كان تفسيراً ، وان أراد به

إخراج المؤمن من الكافر ، او العالم من الجاهل ، كان تأويلاً)) (11) ، وكأننا هنا امام مستويات في تحليل النص ، فهو يحمل دلالة اولى قريبة عامة ثم خصصت بإيراد من خلال الالفاظ ، اما المستوى الثاني في الدلالة والذي حمل المعنى البعيد للسياق المتألف المنسجم مع اجزائه والنص يحتمل الوجهين معاً ؛ لان المؤول يعتمد على معرفة اوسع يستعملها في الوصول الى المراد فيحاول ترشيح ممكنات تحتملها اللفظة وبإمكانها ان تنسجم مع السياق العام فاصبح (الحي) بمعناه القريب المادي (الطير) ، ثم انتقل الى ما يمكن ان يفهم منه معنى الحياة (كالمؤمن) بمفهوم النص القرآني او (العالم) واصبح الميت يقابل (البيضة) وفي مستوى آخر (الكافر) و(الجاهل) فالمؤول يحاول تقليب كل الدلالات المحتملة ، والتي تعكس عملية استنباط ذهني قائم في ذهن المؤول للوصول الى المراد من النص ، وقد جعل السيوطي الدليل يتبلور في عمل المفسر فيقول: ((التأويل إخبار عن حقيقة المراد والتفسير إخبار عن دليل المراد ، لان اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل ، من ذلك قوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ) (12) تفسيره انه من الرصد ، يقال رصدته: رقبته ، والمرصاد ، مفعال منه ، وتأويله التحذير من التهاون بامر الله (ﷻ) ، والغفلة عن الاهبة والاستعداد للعرض عليه ، وقواطع الادلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة)) (13) فتختص دليلية التأويل بالتفسير الذي مرجعه الى القطع بالمراد به ، في حين كان الجائز بالرأي هو التأويل لا التفسير، ويعود التفسير الى وجود لبس وخفاء في الكلام فيؤتى بالتفسير ليزيله، ويعد التفسير

للشيء لاحقاً به ومتمماً له وجارياً مجرى بعض اجزائه، ويبدو التفسير خاصاً بالجوانب العامة الخارجية للنص، في حين يصبح مجال التأويل متسعاً لكل اقسام النص، ولا يقف عند حدود ما هو غامض أو على درجة عالية من الكثافة الدلالية.

يكون تعدد التأويلِ تبعا لتعدد الشبكاتِ الدلاليةِ التي تمتازُ بها أغلبُ النصوصِ الأدبيةِ فهذه تقيمُ في نفسِ الوقتِ شبكاتٍ دلاليةً متنوعةً وتسلك في ذات اللحظة سبلَ معانٍ متشعّبةً فتقودُ قارئها إلى سبلِ تأويلٍ متباينةٍ ومتكاملةٍ معاً وإلى استخلاص وحداتٍ معنويةٍ مختلفةٍ...

تعدُّ الدلالة من أبرز القضايا اللغوية الوثيقة الصلة بالأسلوب والنقد لأن مدار أمر الدراسات اللغوية والأدبية قائم على دلالة اللفظ وأثرها في نفوس السامعين ولإختيار المتكلم ألفاظه ولما يقصدهُ منها.

ومن هنا كانت العلاقات داخل الحقل الواحد لا تخرج عن الترادف أو التضاد أو الاشتمال والتضمين أو علاقة الكل بالجزء أو التنافر . (14)

ولكن ليست الكلمات داخل الحقل الواحد ذات وضع متساو، فهناك كلمات أساسية وكلمات هامشية، والأساسية هي التي تتحكم في التقابلات الهامة في داخل الحقل، لذلك فقد وضع العلماء معايير مختلفة للتمييز بين النوعين ومنها:

- الكلمة الأساسية تكون ذات وحدة معجمية واحدة .
- الكلمة الأساسية لا يتقيد مجال استخدامها بنوع محدد أو ضيق من الأشياء، فالشقرة مثلا لا تطلق إلا وصفا للشعر والبشرة ، لذا لا يمكن أن تكون كلمة أساسية ، أما الحمرة فيأتي استعمالها غير مقيد وغير محدد ، لذا فهي كلمة أساسية .
- الكلمة الأساسية تكون ذات تميز وبروز بالنسبة لغيرها في استعمال ابن اللغة.
- الكلمة الأساسية لا يمكن التنبوء بمعناها من معنى أجزائها بخلاف أزرق وأخضر مثلا.
- لايكون معنى الكلمة الأساسية متضمنا في كلمة أخرى ماعدا الكلمة الأساسية التي تغطي مجموعة من المفردات ،مثال الكلمة الأساسية :زجاجة ،كوب...التي لا تتضمنها كلمة أخرى سوى الكلمة الرئيسية (وعاء).
- الكلمات الأجنبية الحديثة الاقتراض من الأغلب ألا تكون أساسية.
- الكلمات المشكوك فيها تعامل في التوزيع معاملة الكلمات الأساسية .(15)

وعليه فإن معاني الكلمات تأتي على النحو التالي:

1. المعنى الحرفي المعجمي وهو المعنى الأساسي للمفردة.
2. المعنى المجازي للكلمة وهو استعمال الكلمة لتدل على معنى جديد غير المعنى الحرفي لها فعندما نقول أن فلان أسد فأننا نقصد أنه شجاع.
3. المعاني المختلفة للكلمة مثل كلمة (عين) ويتحدد معناها بالسياق الذي ترد فيه.
4. العلاقات بين المفردات كالترادف والتضاد والاشتمال.
5. السمات الدلالية للكلمة فكل كلمة لها عدة معاني التي تميزها عن غيرها فكلمة مربع مثلا تشمل على السمات الآتية:سطح، مستو، له أربع أضلاع متساوية، وزواياه قائمة.
6. المعنى الاجتماعي.
7. المعنى الوجداني.(16)

فلكل كلمة معنى أساسي هو معناها المعجمي الذي وضعت له أساسا، والبعض يدعوه المعنى الحرفي أو المعنى الدلالي، وهو المعنى الذي تدل عليه الكلمة أساسا.ويتحقق المعنى الأساسي بالالتزام باستعمال الكلمة وفقا لسماتها الدلالية، فمثلا نقول:شرب الولد الماء. وهنا استخدم كل كلمة وفقا لسماتها الدلالية.

وخرق قوانين السمات الدلالية يخرج الاستعمال من معناه الأساسي(المعجمي) إلى معناه المجازي والاستعارة والمجاز يتحققان على هذا النحو: إخراج الكلمة من معناها الأساسي إلى معناها المجازي عن طريق خرق قوانين التتابع الأفقي العادية.(17)

قال وليم رآي :(تنطوي الآلية الحقيقية للقراءة على الكشف في (داخل) كل وحدة من وحدات النص عن خيوط المعنى التي تدعمها الشفرات المختلفة– ويفهم من الشفرة في هذا السياق أنها ليست بنية محددة من كشف اللغز بل هي (منظور من أمثلة الإستشهاد، أو سراب من البنى) وتقع في صلب هذه العملية ظلال المعنى، ويشتق المرء ظل المعنى عن طريق إيجاد علاقة متبادلة بين معنى مدلول جديد وشكل ناتج من تفريغ دلالة سابقة. ولما كان ظل المعنى متأصلاً في الدلالة فهو يؤلف إحدى الطبقات في ورقة المعاني الفطرية الخاصة بذلك المعنى، وهو يحدد نقطة إنطلاق الشفرة (التي لايعاد توليفها أبداً) ، نطق الصوت الذي قد نسج في النص، ومع ذلك فإن ظل المعنى ليس مجرد وظيفة تعاقب النص الذي ينطوي على المعنى الأولي. فحين نقرأ نكشف عن ظلال المعنى الذي تغدو من خلال إستمراريتهِ وتكرارهِ ضمن القراءة دلالات يتطلب منا ان نشتق منها أمثلة أخرى لظلال المعاني). (18)

ولذلك لا تتحدد معاني الكلمات وقيمها من خلال المعجم اللغوي المتجرد عن المعاني النفسية والعاطفية، (فمعاني الكلمات لاتتحدد فقط بالتعريف التجريدي الذي تحددها به القواميس إذ يحيط المعنى المنطقي لكل كلمة جو عاطفي، ينفذ فيها ويكسبها ألواناً مؤقتة على حسب استعمالاتها، هي التي تكوّن قيمتها التعبيرية). وللمعنى العاطفي، أو الجو العاطفي قوةُ لإثارة المشاعر الخاصة المولّدة لهذه الألوان، أو الظلال المعنوية تدعى قوة (الإستدعاء).

تجليات البنيوية على مستوى القراءة:

01/ المعيارية للنص:

ونقصد بها القراءة الشارحة التي لا تتعدي حدود شرح الالفاظ الصعبة، أو التي لا تتجرأ إلى ملامسة البنية العميقة التي انبنى عليها النص ككل، و هذا بمعية القراءة السياقية التي تحجز على النص و تضيق فضاءاته الواسعة، ومجالاته الرحبة.

يقال: إنّ عمليّة القراءة لا تنتهي حين يغلق القارئ جلدتي كتابه ولكنّها تستمرّ فاعلةً ومؤثّرةً في حياته.

إن كانت القراءة تجربةً فذلك لأن النصّ يؤثّر في القارئ بطريقةٍ أو بأخرى. ونحن نستطيع بشكلٍ عامٍ أن نميّز بين نوعين من النصوص الأدبيّة. فبعضها تعمل عملها في القارئ على نحوٍ ملموس فتعزّز من قناعاته الفكريّة السابقة ومن سلوكه الواقعي أو تعدّل منها تعديلاً ملموساً. وتكتفي نصوصٌ أدبيّةٌ أخرى بالترويح عنه وإدخال السرور على قلبه. وينبغي علينا ألاّ نهمل نصوصاً أدبيّةً كثيرةً نصنّفها للوهلة الأولى حسب صنفها أو حسب عنوانها أو حسب ما يحيط بها في أحد هاتين المجموعتين بينما هي تنتمي حقاً حسب مراميها البعيدة إلى المجموعة الثانية.

لقد أغنت القراءة الشارحة حقول المعرفة المتاخمة للأدب، بتسخيرها النّص تسخيراً مخبرياً تجرب عليه تحقيقاتها العلمية، فتتقوى، وتزداد شراهة، وتتخطى أحكامها ميدانها الفعلي لتصبح أحكاماً أدبية، يرزح تحت نيرها النقد الأدبي، فتُكبّله،

وتثقل كاهله بحمل من الأحكام الغريبة عنه تتوارثها الكتابات لتجعل منها أسساً نقدية تؤول إليها أذواق الناس، وتتشكل منها معارفهم المتعلقة بالأدب.

والقراءة السياقية بمعنى الاطلاع على السياقات المتاخمة للأدب قراءة تثقيفية، من شأنها أن تُخصب حقل النقد في تشكيلها للحصيلة المعرفية لدى الناقد/ القارئ على حد سواء. فتؤثث عدّته، وتشحذ ذائقته وتُمدّه بفيض من المعلومات، تسهل عليه ولوج عوالم الأدب من خلال زوايا ثلاث" صاحب النص. النص. القارئ. فتفتح أمامه العلوم الإنسانية أبواب مجالاتها الرّحبة، وتُخرجه من حلقة الانطباع الفطري التأثيري الانفعالي الغامض، إلى انفعال مؤسس على نظرة واعية متجذّرة في المعرفة الإنسانية، تُدرك أبعاد كل شكل وموضوع، فتجعل إطلالته على الصنيع الأدبي، إطلالة استشرافية، وافية الصورة، بعيدة الأفق واضحة المعالم.

غير أن مثل هذه القراءة ستظل خارج الحقل الأدبي على اعتبارها (عدة لوجستيكية) حاضرة في ذهن القارئ –شأن الكفاية اللغوية– يلجأ إليها من حين إلى حين حسب ما يقتضيه "انتماء النص" أثناء الفعل القرائي النّسقي. لأن عَزل النص نهائياً عن جملة السياقات دعوة أخرى تجنح إلى التطرف، وبتّ الصلة بين موجود وموجود، أو بين ذات ووجود. ذلك ما تنبه إليه "المسدي" في حين قرر: "أن مهمة النقد الأدبي الخالصة لا يمكن أن تتأسس على ضوابط الجمالية كما يحس بها الفرد سواء كان باثا أو متقبلا. ولذلك هذا الجانب من التناول قد يمثل مدخلاً من مداخل استكشاف خصائص الأدب ولكنه لا يمثل المسلك الأمثل لإخصاب النص عن طريق العملية النقدية. فالتحول بالنص من انتمائه إلى واضعه، نحو انتمائه إلى قارئه لا يسدّ الجانب النسبي، ولا المظهر الذاتي من الحكم الارتسامي. بل إن القول بأن النص ملك لقارئه أكثر مما هو ملك لمؤلفه يبقى من ضروب المجاز الذي يُخشى أن يضلل الإنسان عندما يعتزم إقامة سلم القيم النقدية في مجال الأدب"(19). لأن مردّ ذلك يؤول من طرق شتى إلى واحدة من القراءات السياقية، لأن نسبة النص إلى مؤلفه ينتهي بنا إلى القراءة التاريخية، والقراءة الاجتماعية، والنفسية، ونسبته إلى قارئه تنداح في حدود بين القارئ، والناقد من جهة، أو توحد القارئ والناقد في ذات واحدة من جهة ثانية.

إن سلطة السياق، لا يمكن أن تتلاشى نهائياً حين الدعوة إلى البحث عن مقومات العمل الأدبي واكتشاف خصائص الأدبية فيه لأن خلفيته ضرورية ترتسم عليها معالم تلك الأدبية في حدود الزمان والمكان من جهة، وفي حدود الذوق العام السائد من جهة ثانية كما تقرره الأسلوبية الحديثة عند دراستها للنصوص القديمة، فهي ترى أن خصائص الأسلوب ترتبط بالبعد الزمكاني كقيم سائدة يرعاها الذّوق إذ ذاك، ويطرب لها.. وسلطة السياق هي التي أجبرت القراءات السياقية على أن تنحو نحواً (اتباعياً) تخضع فيه القراءة، لفرضيات السياق أولاً، وتُخضع النص للون الخلفية السياقية فتتلون بها. وقد عملت القراءة الحديثة على الحدّ من سلطته وتهذيب حضوره في المجال القرائي وإبقائه خلفية مرجعية تتغذى من حقوله المختلفة كلما مال النص إليه في منحى من مناحيه. فحتّم بالتالي إيجاد قراءة واعية مثقفة منفتحة تتخطى حدود كل حقل بحثاً عن المقاصد في بنيتها العميقة. لا تهمل تمظهرات النص المختلفة من لغة، ومضمون وقمم تعبيرية وجمالية، في محاولة استكمال عناصر الأدبية جملة. إنها في جملتها الحيرة التي سجلها" عبد الملك مرتاض" في سلسلة من الأسئلة يطرحها على النقد جملة حيال النص من مبتداه إلى منتهاه: من أين يبدأ النص؟ ومن أين نأخذه للسيطرة على ما فيه من كوامن وخفايا؟ وما هي الظواهر التي ندرسها فيه؟ وكيف سنكشف هذه الظواهر ونهتدي إليها حين ندرسها ونشرحها؟ وهل نسلك لذلك سبيلاً واحدة في كل النصوص الأدبية على اختلافها؟ أم أن كل نص يفرض علينا بنيته وفكرته وأسلوبه؟ ثم هل نعني

في الخطاب الصوفي بجماليته وأسلوبيته أو بأفكاره ومضمونه؟ هل للجملة صلة بالفكرة وهل للفكرة ارتباط بالبنية؟ وهل البنية تعكس وتمثل شرعية الفكرة؟ وهل الارتباط بينهما عضوي أو مجرد ارتباط من نوع ما"(20).

ذلك ما جعل القراءة السياقية قراءة "مكرورة" تنتهي إلى نفس النتائج شأن القراءة النفسية لذا كان الاعتراف باستقلالية النص ضرب لواحدية الأداء، فانهار صرح القواعد (DOGMES) وانهار المعيار، وغدت القراءة لوناً من الفتح المتجدد لحصون النص لأنه: "من السذاجة الساذجة أن يزعم زاعم من الدارسين مهما تعمقت تجربته واستطالت في الزمان خبرته ودامت ممارسته لتحليل الخطاب الصوفي، بأنه قادر كل القدرة على وضع قواعد تضبط دراسة هذا النص وتستخرج كنوزه، وتكشف خباياه، إن مثل ذلك في تقديرنا عسير جداً إن لم يكن مستحيلاً ولعل الشيء الممكن أن يقوم به مثل هذا الدارس أن يضع تجربته بين أيدي القراء أو يتحدث عنها أو يتمثل المنهج الذي يتعامل به هو شخصياً مع الخطاب الصوفي"(21). قد يكون مردّ هذا العجز أن النص الإبداعي: "مشحون بكثافة إيحائية لا يمكن حصر تعدد أبعادها واختزالها في بعد واحد، ومن ثم الزج بها في نسق منغلق على ذاته، قد يفقد النص انفتاحه الدلالي ويفرغه في شحنته الإيحابية ويجرّده من كثافته الترميزية فيأتي عارياً كجدران القبر خالياً من حرارة الدفء والتوهج"(22).

وتتوعّر المسألة عندما يأخذ النص أبعاداً أخرى ما كان للقراءة السياقية إدراكها عندما يكشف عن حقيقة "الخطاب" بين الملفوظ والكتابة في تجليات النص المادية (SUBSTANCE) عبر ثنائية: الرسالة/ المادة. فيكون النص عندها نشأ آخر، أي فضاء للكتابة: "يتكون من نص سائد متضمن بدوره النص أو نصوص- حسب اجتهاد المتلقي- في تناقض وصراع معه. المعنى المباشر (SENS DENOTATIF) الذي تنسجه الكلمات في تعاقبها التزامني (SYNTAGMATIQUE) متضمن لمعاني حافة (CONNATIF) تحتوي على حقل معنوي أو دلالي (CHAMP SIMIQUE) لا تدركه أنت -القارئ أو المتلقي- إلاّ إذا توقفت عند الحقل الدلالي الحاف، واستوفيت جلّ إيحاءاته بربط الحقل الدلالي لكل كلمة بالحقول الدلالية الأخرى لبقية كلمات النص. غير أن النص الإبداعي لا يقول مجهوله عبر الحقل المعنوي أو الدلالي فحسب، بل عبر الاتفاقات التي تحدثها تواتر كلماته، وعبر كيفية صياغة تراكيب الجمل وتعاقبها كما أنه قد يضاف إلى هذا مساهماً في إنجاز النص، كيفية احتلال الكتابة للمساحة البيضاء أقصد استعمال النقاط والفواصل إلى ترك البيضاء والفراغات"(23). لقد أنشأ تراكب النص إرباكاً غامضاً في النقد الحديث، شغل بال الدارسين وأحال القضية إلى مبتدئها لتسأل نفسها السؤال الأول: ما النص؟. فانثالت الإجابات من كل حدب وصوب لا تقدم إجابات فاصلة، بل تقدم وجهات نظر من زوايا قد تضيق وقد تتسع. فإن ضاقت جعلته تمظهراً لغوياً ودلالياً، وإن اتسعت جعلته تراكماً طبقياً، تعلو طبقاته بعضها بعض في ترسبات يحكمها تطاول الزمن وكأن كل النصوص نص واحد ضخم تقتطع منه أجزاء أجزاء لتقدم للقارئ حسب الدوافع والحاجات، وفهم تلك المقاطع لا يتسنى لأحد إلاّ بإرجاعها إلى التركيبية الأم في مشهد (مقطعي) يكشف عن تراكبه الكلي.

ذلك هو "النص" الذي غيبته القراءة المعيارية السياقية الشارحة بدلالته العائمة فهو لا يتشكل في نهاية المطاف إلاّ من خلال حضوره "كدال" لأن حضور "المدلول" فيه:" إمكانية قرائية غيابية تتأسس من القارئ بناء على أعراف الجنس الأدبي وسياقات دلالاتها الكبرى، وهي دلالات تسمو فوق مستوى الدلالة الصريحة للنص، وتتعانق كإمكانية ضمنية يحبل بها النص وهي جنين أزلي موجود في الرّحم أبداً. إنّه جنين أسطوري لا يملّ النص من حمله في رحمه، ويظل طرياً لا يشيخ ولا يتلاشى"(24).

و بهذا فات على القارئ فرصة الغوص إلى تكلم العوالم المتشعبة التي كشف عنها البحث حين أماط اللثام عن تراكب المظهر الدلالي والمظهر الجمالي. فالمظهر الدلالي: أي المادة "يعتبر الرسالة نتيجة لمجموعة من العناصر المتجمعة طبقاً لبعض احتمالات الظهور المستخلصة من قائمة توزيع الرموز العامة وقوانينها التي تصلح لأن يتعرف عليها أفراد جماعة إنسانية تحددها اللغة أو الإصطلاح. أما المظهر الجمالي فهو عكس ذلك يعتمد على تنويعات لم تقعّد ولم تقنّن في مجموعة من الألعاب التي تقوم بها الرسالة بحرية كافية في استخدام هذه الرموز على شرط أن يتم الاعتراف بهذه التنويعات وتقبلها بشكل أو آخر" (25). عندها غدت مهمة الناقد/ القارئ ليست في الكشف عن المقول جهرة والوقوف عند القصدية ذات البعد الواحد وإنما: "مهمة تكمن في كشف عن إمكانية تعدد الدلالة في النص الواحد، وهو إقرار بلا محدودية الأثر وقابليته للانفتاح وإقراره أيضاً "بالتأويل" إذ أنّ الكشف عن تعدد الدلالة رهين بظروف الناقد الذي يدخل النص في نظامه دون تعسف" (26). فالفهم الجديد لحقيقة النص الذي حتّم تجاوز القراءة السياقية وتجاوز الناقد القديم، وتحديد مهمته بحسب ما تقتضيه طبيعة النص أي تعويض القراءة التفسيرية بالقراءة التأويلية التي تطرح الممكنات قبل أن تُميل كفة الرجحان لإحداها دون أن تدعي أنّها عين الحقّ ما دام "التأويل" هو الآخر رهين ظروف تعمل عملها فيه.

02/ القراءة النموذجية: (القراءة الأدبية)

تسعى القراءة الأدبية الجمالية التأويلية إلى تذليل هذه العقبات بعد بسطها، حتى يتسنى للقارئ تحسّس خطورتها في الفعل القرائي. إذ ليس المقصود تلمس انعكاس الواقع على النص، بقدر ما هو خلق لهذا الواقع من النص حتى وإن تعدّدت سماته وتلونت وجوهه. وفي تجاوزها للسياق المعطى (تاريخياً، واجتماعياً، ونفسياً) لا تهمل السياق الداخلي والذي هو الناتج الفني الكلي لمجموع القيم الإبداعية للجنس الأدبي والمتشكل من الأعراف الأدبية التي تميز كل جنس عن غيره، كاستعاضة عن "الخارجي" "بالداخلي" المنفصل عن النص "دليلاً" وإن تلاحم معه "دالاً".

ولكي تكون القراءة مقبولة يجب عليها أن تلتزم بما يمكن أن نسميه بقاعدة التماسك الداخلي أي أن موضوعية النقد لا تقوم في اختيار مفتاح القراءة أو في انتقاء زاوية التأويل وإنما في تطبيق نموذج التأويل الذي يختاره الناقد تطبيقاً صارماً على كل النص المقروء.

فهناك معايير كذلك لتفضيل قراءة عن غيرها.

ولكن أكثر الأجوبة إقناعاً على مسألة التأويل وتعدد القراءات هو الجواب الذي يظهر من طريقة علم الدلالات في النظر للنص الأدبي. وهذا الجواب قائم على الواقعة التالية وهو أن النص يبرمج وإلى حد كبير كيفية تلقيه. أي أنه ليس باستطاعة القارئ أن يفعل بالنص ما يشاء ولا أن يؤوله كما يحلو له. فعليه نحو النص واجبات لغوية لا محيد عنها. وعليه أن يكتشف أحسن الاكتشاف التعليمات التي يتركها الكاتب منثورة هنا وهناك ضمن نصه. فإذا غابت عنه جميعها أو أكثرها أو أخل بها قاده ذلك إلى تأويلات خاطئة أو غير مقبولة.

ليست القراءات كلها إذن مشروعة. وهناك فارق أساسي بين قراءة تستخدم النص أي تُكرهه على قول شيء ما وبين قراءة تؤول النص أي أنها تستجيب إلى ما يُبرمجه.

إن الخطاب الصوفي يحفل دائماً بمعانٍ كثيرةٍ ويمكننا أن نؤوله على سبلٍ شتّى. والقراءةُ الأدبيّة تتصف أكثر من غيرها من القراءات ببعدها الذاتي هذا. وهي تثري القارئ على المستوى الفكريّ وتجعله يوظّف على المستوى التخيّلي جزءاً من ذاته.

ويكمن في عمليّة القراءة خطرٌ آخر هو ما يضعه القارئ من ذاته في النصِّ وما يوظِّفُه فيه. فقد يحدثُ أن تكون الصلة بيننا وبين أحد شخصيّات الرواية من القوة والعمق بحيث لا يشغلُنا بعد إلاّ مصيرها هي وبقطع النظر عــن كــلِّ اعتبــاراتٍ أخرى. ذلك أن الخطاب الصوفي يخاطبُ فينا قدرتنا على الانفعال وحسب. وبالتالي فإن حسّنا النقديّ يسهو وقد تختفي قدرتُنا على اتخاذ المسافة النقديّة اللازمة بيننا وبين النصّ. ويستطيع الكاتب أن يحبب لأنفسنا وأن يزيّن لأعيننا شخصــيّةً روائيّةً لو قدّر لها أن تتجسّد شخصاً نابضاً بالحياة لكرهتُه نفوسنا ومجتّه عقولنا.

إنّ أثر القراءة على حياة القارئ هو أكبر بكثيرٍ مما نتخيّله عادةً.

ولقد استقرأ عبد الملك مرتاض تقاليد القراءة العربية، فوجدها: "تستوي في ثلاثة مستويات: المستوى اللغوي، والمستوى النحوي، والمستوى الأسلوبي"(28) وقد تتراتب لدى القارئ الواحد، فترسم خطوات القراءة حين: "يعمد إلى شرح الألفاظ الغريبة، وفك المعاني التي كان يراها مستغلقة في النص المطروح للتحليل (والنص هنا ينصرف غالباً إلى البيت الشعري) حتى إذا تم له ذلك جاء إلى النص المطروح، فخرّجهُ تخريجاً نحوياً، مقدرا معربا، وكأن مثل هذا التخريج يكمل شرح الألفاظ، ويكشف عن البنية الأسلوبية للكتابة المقروءة، وببعض ذلك يقع التمهيد للتولج في المستوى الثالث الذي يعمد إلى نثر البيت وتلخيصه في صورة أسلوبية، غالباً ما كانت متقاربة من المستوى الأسلوبي للنص المحلل وابتغاء منافسة النص نفسه إبداعياً، وحرصاً على الازدلاف في مستوى نسجه"(29) وهو تدرج استساغته الشروح وقامت عليه يتخذ البيت الشعري وحدة قائمة بذاتها تتناولها المستويات الثلاثة، تتعرض فيها لظواهر معينة، فتتبطن بما يطلق عليه عبد الملك مرتاض: "قراءة القراءة" ما دامت تعتمد مراجعة القراءات والرد عليها ثم محاولة تخطيها.

وربما شكل ذلك في التراث العربي علامة تعدد القراءة للنص الواحد.. إذ تأخذ القراءة طرقاً معلومة إلى النص، فذي نحوية، وأخرى أدبية، وثالثة بلاغية.. وربما كان داخل كل صنف شعب مفضية إلى الحقيقة الأدبية. في النص المدروس: "فالقراءة إعادة إنتاج المقروء، فهي أكثر مظهر التناص مشروعية، والقراءة المتميزة هي إذن ضرب من التناص المعطاء. والقراءة التي لا توحي بالقراءة هي قراءة ميتة أو لاغية"(30). ولهذا السبب وجدنا تواصلاً فكرياً بين النقاد، ابتداء من "الأصمعي" الذي نفث في روح "ابن سلام" مقولة "الفحولة" و"الآمدي" و"الجرجاني" و"عبد القاهر"، صورة الناقد المتخصص.

الهوامش

1 . / ابن منظور (جمال الدين محمّد بن مكرم)؛ لسان العرب؛ دار صادر؛ د ط؛ بيروت 1968؛ مادة (ن ص ص)؛7 / 98.

2 الفراهيديّ (الخليل بن أحمد)؛ كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزوميّ و د. إبراهيم السامرائيّ، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1984، مادة (ن ص ص)؛ 7/ 86-87.

3 ابن منظور: مادة (ن ص ص)؛ 7 / 97.

4 الفراهيدي: مادة (ن ص ص)؛ 7 / 86-87.

5 المصدر نفسه: مادة (ن ص ص)؛7 / 87.

6 الأزهريّ (ابو منصور محمّد بن أحمد)، تهذيب اللغة، إعداد وإشراف محمّد عوض مرعب وآخرين، دار إحياء التراث العربي، ط1، بيروت، 2001؛83/12.

7 الفراهيدي: مادة (ن ص ص)؛ 7 / 87.

8 ابن منظور: مادة (ن ص ص)؛ 7 / 97.

9 الأزهري: 12/ 117.

10 الأزهريّ: 12/ 116.

11 الزمخشريّ (ابو القاسم محمود بن عمر)؛ أساس البلاغة؛ دار ومطابع الشعب؛ د ط؛ القاهرة 1960؛ 962.

12 ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) ؛مجالس ثعلب؛ تحقيق عبد السلام محمّد هارون؛ دار المعارف؛ د ط؛ مصر 1969؛ 90/1

13 أبو زيد (نصر حامد)؛ النصّ السلطة الحقيقية؛ المركز الثقافي العربي؛ ط1؛ الدار البيضاء، 1995؛ 151.

14 الجرجانيّ (عليّ بن محمّد بن عليّ)؛ التعريفات؛ تحقيق د. إبراهيم الأبياريّ؛ دار الكتاب العربيّ؛ ط1؛ بيروت؛ 1985؛309.

15 الشافعيّ (محمّد بن إدريس)؛ الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر؛المكتبة العلمية؛ د.ط؛ د ت؛ 14.

16 الشافعيّ: 19.

17 المصدر نفسه: 19.

18 المصدر نفسه: 21.

19 الغزاليّ (أبو حامد محمّد بن محمّد)؛ المستصفى من علم الأصول؛ دار احياء التراث العربيّ ومؤسسة التاريخ العربيّ؛ ط3؛ بيروت؛ 1993؛1/ 335.

20 المصدر نفسه: 1/ 384.

21 ينظر: الغزالي؛ 1/ 384-386.

22 المصدر نفسه: 1/ 385-386.

23 المصدر نفسه: 1/ 386.

24 ينظر: الكفويّ (أبو البقاء أيوب ابن موسى)؛ الكلّيّات؛ إعداد د. عدنان درويش و محمّد المصريّ؛ مؤسسة الرسالة ناشرون؛ ط2؛بيروت 1998؛ 908.

25 المصدر نفسه؛ ص215.

26 انظر أحمد حيدوش: م.س.ص:143.